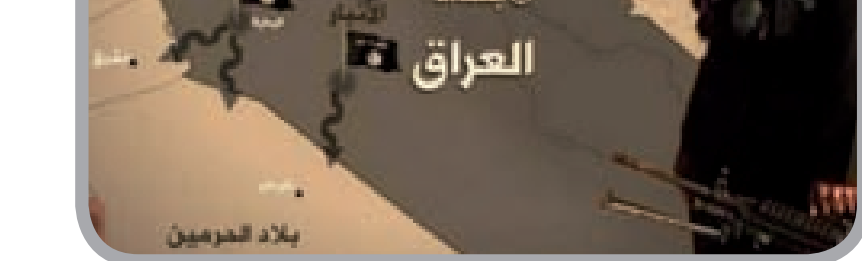


التمديد للمجلس النيابي تمديد للأزمة وتجربة الطعن السابقة غير ناجحة... وعاصمة الشمال تخضت المرحلة الصعبة نتيجة إنجازات الجيش

اجتماع مسقط مصيري لأن فشل المحادثات النووية خطر على الجميع والعالم اقتنع بدور إيران في إحلال الاستقرار في المنطقة الحرب على «داعش» تكرر للحرب على «طالبان» ولا يمكن القضاء على قوة مسلحة عبر الضربات الجوية



تنوعت الملفات والموضوعات التي تناولتها وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية المحلية في اليومين الماضيين. فعلى صعيد ملف التمديد للمجلس النيابي، شدد النائب ابراهيم كنعان على ان التمديد للمجلس النيابي هو تمديد للأزمة، معتبراً ان قرار التمديد لاربع سنوات كان قد اتخذ منذ التمديد الاول لكنه جاء على دفعتين لتجربته للبنانيين.

في المقابل لفت النائب فادي الأور إلى ان تجربة الطعن السابقة بالتمديد لم تكن ناجحة، مشيراً إلى ان هذا الأمر سيبحث على طاولة تكتل «التغيير والإصلاح» لاتخاذ الموقف الأنسب. وعن الوضع الأمني في طرابلس اعتبر عضو اللجنة السياسية في تيار المرشد شادي سعد ان نتيجة ما قام به الجيش اللبناني استطاعت عاصمة الشمال تخضي المرحلة الصعبة.

بينما رأى وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس انه تم نزع السلاح من مدينة طرابلس وما تبقى منه هو قيد النزاع، وهو مطلب مزمّن لاهل المدينة.

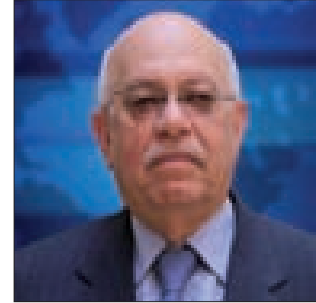
ولفت درباس إلى «اننا لسنا جاهزين لحوار سياسي مع سورية لكننا لا نقاطعها».

وحول ملف العسكريين المخطوفين أكد وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فرنج انه وضع على الخط الصحيح. اقليمياً ودولياً تصدر الملف النووي الإيراني واجتماع مسقط قائمة الاهتمامات لدى القنوات الفضائية.

وأعلن كبير المفاوضين التوطينيين الإيرانيين عباس عراقجي ان اجتماع مسقط سيكوّن مصيرياً، شدد على ان فشل المحادثات النووية سيشكل خطراً على الجميع.

وأشار عراقجي إلى ان العالم اقتنع بالدور الإيراني في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وقد اثبتت إيران ذلك في مواجهة مع «داعش» والمساعدة على صون السيادة العراقية والسورية واللبنانية.

استراتيجية التحالف الدولي العسكرية اخذت حيزاً واسعاً من النقاشات، حيث رأى ممثل الشؤون العسكرية البحرية الأميركي كريستوفر هارمر انه لا يمكن إلحاق الهزيمة بقوة مسلحة متمردة ك«داعش» عبر الضربات الجوية، مستذكراً القصف الأميركي على حركة «طالبان» من الجو منذ 13 عاماً، والتي لم تستسلم بل تواصل التوسع والسيطرة.



درباس لـ «المركزية»: مستعدون للتعاون مع سورية في شأن عودة النازحين

أكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس «انه تمّ نزع السلاح من مدينة طرابلس وما تبقى منه هو قيد النزاع، وهو مطلب مزمّن لاهل المدينة وفعاليتها وسياسيتها».

ورداً على سؤال عن المشاريع الإنمائية في طرابلس بعد الحوادث الأخيرة، لفت إلى «أن الهيئة التي قدمها الرئيس سعد الحريري إلى عاصمة الشمال والبالغت 20 مليون دولار توازي المبلغ الذي اقتره الحكومة لإعادة إعمارها، واليوم يتم البحث في كيفية استثمار هذا المبلغ في شكل مكثف ليعطي نتيجة فورية»، مشيراً إلى «مشاريع أقرتها الحكومة وصدت لها الاعتصامات الازمة وهي في مكاتب الدراسات من أجل البدء في تنفيذها، وهي عبارة عن ثلاثة مشاريع، بالإضافة إلى مشروع آخر هو عبارة عن هبة من الصندوق العربي في الكويت».

وقال درباس: «مشاريع الحكومة، هي: أولاً: مدّ سكة حديد من مرفأ طرابلس إلى الحدود السورية، وهذا يميّز المرفأ عن مرفأ المنطقة خصوصاً في هذه المرحلة، حيث أنّ هذا المرفأ قد يستخدم في شكل كبير حيزاً تدياً ورشاً إعمار في سورية، وتبلغ كلفته حوالي 50 مليون دولار المتوفر منها حالياً حوالي 30 مليون دولار والباقي قيد البحث لتأمينه. ثانياً، ردم 550 ألف متر مربع من البحر قرب مرفأ طرابلس لإنشاء الأرض التي ستقوم عليها المنطقة الاقتصادية الخالصة في طرابلس، وهذه المنطقة تدار على طريقة القانون الخاص، وهي مؤسسة تعينها الحكومة تبغي الريح والتجارة وهي تعتمد على جذب المستثمرين اللبنانيين والأجانب لقامة جميع أنواع النشاطات من مصانع إلى مراكز لتجميع المنتجات الصناعية وإلى فنادق ومطاعم وأحواض جافة وعمامة، ودراسة هذا المشروع شارفت على النهاية. ثالثاً، هناك دراسة حول منطقة التل وسط المدينة وصلت إلى نهايتها لإنشاء أربعة طوابق تحت الأرض لتصحيح موقف للسيارات ومحطات تسويق، رابعاً، مسلح حديث مقدّم من الصندوق العربي بقيمة 27 مليون دولار».

وعن إعلان السفير السوري أن سورية على استعداد للتواصل مع لبنان في مسألة النازحين، قال درباس: «دائماً نلتقي بوزير الخارجية السوري، وبالتالي نحن لسنا على إقطاع معهم، وإذا كانت الدولة السورية تملك برنامجاً لاستعادة النازحين الراغبين في العودة فنحن ستكون أفضل مساعد حيث سنؤمن لهم محطات للسفر ونستأجر لهم السيارات، ونحن غير رافضين التواصل من أجل العودة، لكن نحن غير جاهزين للدول في أي حوار سياسي كي الصراع السوري»، مشيراً إلى «أن لقرارات جديدة في شأن النازحين، ونحننا جميع القرارات اللازمة وبلغناها الى كل العالم». وأعلن درباس «أن الأمم المتحدة تحاول إعداد برنامج جديد وتسويقها لدى الجهات المانحة، وأن المساعدات التي تأتي من المانحين إلى النازحين فقط يجب تحويل جزء محترم منها إلى المجتمع المضيق».



الأور لـ «أخبار اليوم»: التجربة السابقة مع الطعن لم تكن ناجحة

لفت عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب فادي الأور إلى «أنّ الزوراء الذين لم يوقعوا على مسرور التمديد للمجلس النيابي قاطعوا على موقف واحد، لكن هذا الأمر يبقى ضمن

حدود جلسة مجلس الوزراء الأخيرة»، قائلاً: «لن يكون لذلك أي تواصل في عمل سياسي مشترك، تحديداً بين وزراء تكتل التغيير والإصلاح ووزراء الرئيس ميشال سليمان».

وقال الأور: «سليمان سمى الوزراء ورحل، وبالتالي لا إمكانية لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء»، لافتاً إلى وجود مجموعة من الاختلافات في الرأي بين سليمان وتكتل التغيير والإصلاح.

وأضاف: «أما التعاون بين الوزراء ضمن مجلس الوزراء، فإنه أمر يتّمناه الجميع ليصل ذلك في مصلحة اللبنانيين»، أملاً «حصول هذا التعاون ورحل الملفات الأساسية المطروحة على الساحة اللبنانية، خصوصاً وإنما في مرحلة قد تكون انتقالية ما بين الأوضاع السابقة والأوضاع المستجدة بعد العملية التي حصلت في مجلس النواب».

ورأى «أنّ حق تكون أمام مشهد سياسي جديد، وعلينا أن نرى كيف سيتعامل الوزراء مع بعضهم داخل مجلس الوزراء». ورداً على سؤال حول الطعن بالتمديد، أجاب الأور: «التجربة السابقة لم تكن ناجحة، لكنّ هذا الأمر سيبحث على طاولة تكتل التغيير والإصلاح لنتم مناقشته لاتخاذ الموقف الأنسب».

وفي تعليقه على قول بعض النواب أنّ مرحلة ما بعد التمديد ليست كما قبله، قال الأور: «يفترض أن تكون مرحلة ما بعد التمديد لا تشبه ما قبلها، وبالتالي يجب أن تكون مرراً إجبارياً في المواضيع السياسية»، وأضاف: «لكن على مستوى تكتل التغيير والإصلاح فإننا لنبأسنا في موضوع المقاومة ووقوف لبنان في وجه العدو الإسرائيلي، وهذا ما يعتبر أباباً أساسياً في العلاقة مع الأطراف الأخرى».

وتابع: «أنّ حق التمايز موجود مع كافة الأطراف، ونحن في انتظار المشاريع التي ستطرح على الطاولة، وبناء عليها نحدد موقفاً».

ولم يبد الأور تقاوفاً بعمل اللجنة النيابية لصياغة قانون الانتخابات، قائلاً: «لست متقافاً باللجنة ولا بالطريقة السياسية القائمة في لبنان، لأنّ هذه الطريقة أمنت في التخريب وفي عدم إيجاد الفكر الإصلاحى في شكل نهائي منذ إنفاق الطائف حتى الآن، لأنّها في معظمها تنتمي إلى الإطار السياسي ولا تهمّل إلا المصالح الخاصة».

ويؤمن الأور بما قاله البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي من أستوراليا حيث شبهّه النواب بالتلاميذ الشاطرين الذين يسارعون إلى حماية فقاغهم، وأشار إلى أنه لن يتكلم معهم بل مع الدول التي تارهم لأن ليس هم من يفزرون، مطالباً اللبنانيين «بمزيد من العمل لإسقاط هذه الطبقة السياسية التي تحرمهم الأمان والسلام وقيام وطن حقيقي».



سعد لـ «أن بي أن»: بجهود الجيش تخضت طرابلس المرحلة الصعبة

اعتبر عضو اللجنة السياسية في تيار المرشد المحامي شادي سعد ان «الأسباب التي دفعتنا الى التمديد في المرة الأولى لم تتغير، فالأوضاع السياسية والاقتصادية غير طبيعية، وهناك أزمة في البلد لا يمكن اختصارها بمسألة التمديد فقط، ولا أحدًا كان يتصور في لبنان انه ستجري انتخابات، لأنّ المنافع هو الوضع الأمني المتوتر، وهناك فريق اساسي في البلد قال بشكل واضح: في حال اجراء انتخابات سوف ننسحب منها».

وقال سعد: «طالما إن الأمر في لبنان مرتبط بآزمة المنطقة، لذا فنحن بين الفراغ أو التمديد فضلنا التمديد، ومن أخذ موقفاً ضد التمديد هو موقف مبدي، وما قاله العماد ميشال عون منذ سنته وسبعة اشهر كزهر اليوم، ونحن ننفخ الموقف السياسي للتيار الوطني الحر».

وسال: «إذا وصلنا اليوم إلى فراغ من دون رئيس، ومن دون مجلس نواب، وإذا اجريت الانتخابات وفاز من فاز، من يُجري استشارات لتشكيل الحكومة؟ لقد كانت الأمور واضحة، فمعلم التكتل الاساسية كانت مع التمديد، خاصة في هذا الواقع الآمني المتعرج، وما يطلب به العماد عون نحن معه خاصة قانون انتخاب عادل، وانتخاب رئيس جمهورية قوي، ونحن كفريق مسيحي اتفقنا أمام أعلى مرجعية كنسية على الائتان وحول مسألة انتخابات رئاسة الجمهورية قال سعد: «نحن جاهزون لقرار قانون جديد للانتخابات، انما المشكلة ان هناك فريقاً بين اللبنانيين غير مقتنع بأن المسيحي هو شريك في هذا الوطن، من هنا نحن نطالب بقانون لا يشعّر به المسيحيون انهم «اهل ذمة»، ونوافق على قانون يأتي على الاقل بستين نائباً مسيحياً، من هنا نطالب المسيحيين بالوقوف معاً في اي مطالبة لقانون يحفظ حقوقهم».

وحول مسألة انتخابات رئاسة الجمهورية قال سعد: «هناك فرصة حقيقية اليوم، لائتبان رئيس جمهورية قوي، ورئيس يمثل المسيحيين بشكل فعلي». وعن العلاقة مع البطريرك الراعي قال: «ننتظر عودة البطريرك من الخارج حتى نرى، لأننا نعلم ان البطريرك لديه مواقف معينة في بعض الأمور نحن معه فيها، خاصة مسألة رئاسة الجمهورية، ويكرهى لديها قناعة بأن وجود اي رئيس للجمهورية أفضل من الفراغ، ونحن نقول اننا مع رئيس قوي للجمهورية، وان النائب سليمان فرنجيّة قدّم نموذجاً أخلاقياً عندما استمر بدعمه للعماد ميشال عون وان لا يترشح هو شخصياً، ونحن لم نلتمس اي انزعاج من التيار الوطني الحر من موقفاً الأخرى حول التمديد، وقد قال سليمان فرنجيّة في هذا الإطار نحن متفقون على 90% من الأمور مع التيار، ولكن لجهة مسألة التمديد كل له وجهة نظره»، لافتاً إلى ان «أسوأ الأمور التي كانت ستحصل هي التمديد للرئيس ميشال سليمان».

وعن مبادرة الرئيس سعد الحريري الأخيرة قال: «إنّ الرئيس سعد الحريري بمبادرته استطاع تغطية الجيش اللبناني من دون شروط، ورفع الغطاء عن كل المخلين بالامن، وما قاله النائب فرنجيّة هو انه ذكره بموقف والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري اثناء أحداث الشّصية، من هنا لاقتنا بعض النواب من تيار المستقبل الى منتصف الطريق، ولو تمّت معالجة هذه الظواهر التكفيرية منذ البداية لم تكن لنصل إلى ما وصلنا اليه».

وشدّد سعد على أنّ «ما حصل في طرابلس هو جرح كبير وطال لبنان كله، خاصة الأقضية المسيحية في الشمال، لأنها نقطة ارتكاز، ونتيجة ما قام به الجيش استطاعت عاصمة الشمال تخضي هذه المرحلة الصعبة، ونأمل ان تكون دماء شهداء الجيش حلاً لكل مشاكل لبنان». وعن الزيارة الالته للرئيس نجيب ميقاتي إلى بنسشى قال: «لم تكن العلاقة الشخصية متوترة على الاطلاق مع الرئيس ميقاتي، ومواقفه الأخيرة من أحداث المدينة جاءت لتعبّر عن قيم طرابلس ومبادئها وهذا امر جيد».

ولفت سعد إلى أنّ «ما حصل في عرسال هو خديعة كبرى والجيش اللبناني كان ضحية، وهناك مسؤولية على السلطة السياسية، ففي ظل التركيبة الطائفية الموجودة في لبنان يأخذ القرار وقتاً طويلاً».

وعن الهيئة الإيرانية قال سعد: «الاولوية هي ان يتسلح الجيش، وان آية هبة للجيش غير مشروطة نحن نوافق عليها، من هنا يجب خلق استراتيجة تمويئية للجيش».

وحول مسألة النازحين لسوريين رأى «اننا دائماً نعالج الأمور بشكل عشوائي، ومن دون اي خطة، هناك اكثر من مليوني نازح في لبنان اكتسبوا صفة لاجيء، وإن حل هذه المشكلة يبدأ بدراسة شاملة عن كل نازح، ونحن ضد إقامة مخيمات داخل الأراضي اللبنانية، لان المخيمات قد تحوي اشخاصاً خارجين عن القانون والدولة ستواجه صعوبات في الدخول اليها».

ولفت سعد إلى أنّ «ما حصل في عرسال هو خديعة كبرى والجيش اللبناني كان ضحية، وهناك مسؤولية على السلطة السياسية، ففي ظل التركيبة الطائفية الموجودة في لبنان يأخذ القرار وقتاً طويلاً».

وعن الهيئة الإيرانية قال سعد: «الاولوية هي ان يتسلح الجيش، وان آية هبة للجيش غير مشروطة نحن نوافق عليها، من هنا يجب خلق استراتيجة تمويئية للجيش».

وحول مسألة النازحين لسوريين رأى «اننا دائماً نعالج الأمور بشكل عشوائي، ومن دون اي خطة، هناك اكثر من مليوني نازح في لبنان اكتسبوا صفة لاجيء، وإن حل هذه المشكلة يبدأ بدراسة شاملة عن كل نازح، ونحن ضد إقامة مخيمات داخل الأراضي اللبنانية، لان المخيمات قد تحوي اشخاصاً خارجين عن القانون والدولة ستواجه صعوبات في الدخول اليها».



هارمر لـ «سي أن أن»: لا يمكن هزيمة «داعش» بالضربات الجوية

رأى ممثل الشؤون العسكرية البحرية الأميركي والباحث في مؤسسة دراسات الحرب كريستوفر هارمر أنّ «من الضروري وضع خطة لمعالجة تنظيم داعش في مدينة الموصل بحلول الربيع المقبل على طاولة البحث»، لافتاً إلى «أنّ عدم إلحاق الهزيمة بالتنظيم في الموصل وسورية يعني عدم نجاح المهمة»، مذكراً بأنّ «الجيش الأميركي يقصف طالبان منذ 13 سنة من دون أي نتيجة».

وما إذا كانت العملية الحالية قد توسعت بعد نشر واشنطن لـ 1500 مستشار عسكري إضافي في العراق، قال هارمر: «إذا ضاعفت عدد الجنود في العراق وأرسلناهم قدماً إلى أماكن قريبة من مواضع القتال، فقد يزيد الخطر المترتب عليهم، ولكن في الواقع لم يحصل توسيع للعملية وإنما زيادة في الموارد المخصصة لها».

وعندما بدأ الرئيس باراك أوباما في حزيران الماضي الحديث عن إلحاق الهزيمة بداعش أو تدميره في العراق كان لدى كل من يملك خبرة عسكرية محترفة ثقة بأن مواردنا البشرية والعسكرية على الأرض لا تسمح بتنفيذ هذه المهمة، كما أنّ الجيش العراقي نفسه غير قادر، وبالتالي إذا كانت هناك رغبة في تدمير داعش فعليتنا الرّجّ بالميزد من القوات في المعركة ولا حل آخر أمامنا».

وما إذا كان قرار زيادة عدد الجنود مؤشراً على أنّ العملية الجوية غير كافية ردّ هارمر: «المؤشرات على ذلك كانت موجودة منذ اليوم الأول، لا يمكن إلحاق الهزيمة بقوة مسلحة متمردة عبر الضربات الجوية».

ودعا هارمر إلى أخذ تجربة طالبان في الاعتبار، قائلاً: «لنتذكر أننا نصف حركة طالبان من الجو منذ 13 عاماً، ولكن الحركة لم تستسلم أو توقف القتال بل تواصل السعي إلى التوسع والسيطرة على المناطق وشنّ هجمات ضخمة في أفغانستان وباكستان، لا يمكننا إلحاق الهزيمة بداعش عبر الضربات الجوية، وإنما يمكننا المساعدة على هزيمته من خلال العمل الجوي، ولكن كي نتجّج هذه المهمة لا بد من وجود قوات على الأرض تسمح بتحديد المواقع المراد قصفها بدقة».

وأوضح هارمر «أنّ المشكلة التي نواجهها هي أنّ عناصر داعش دخلوا وامتزجوا مع السكان في شكل يجعل من الاستحصال على طيار يحلق على ارتفاع 30 ألف قدم التمييز بين المدنيين والمسلحين، والطريقة الوحيدة لضمان الدقة تكون عبر وجود عناصر مدربة على المراقبة الأرضية، ولا فإنّ الحملة الجوية ستكون بلا معنى».

وعن إمكانية شنّ هجوم برّي على مدينة الموصل خلال الربيع المقبل، أجاب هارمر: «إذا لم يكن هناك استعداد جدي لدينا ولدى القوات العراقية للتقدم نحو الموصل فسيستحيل إلحاق الهزيمة بداعش، علينا ضرب التنظيم في معقله بالموصل، وأن نهزمه في سورية».



عراقجي لـ «العالم»: فشل المحادثات النووية خطر على الجميع

أعلن مساعد وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين عباس عراقجي «أنّ فشل المحادثات النووية بين إيران ومجموعة 5+1 يشكل خطراً على الجميع».

وقال: «من البيهيمي أنّ الاتفاق النووي سيكون لصالح الطرفين والمنطقة، وهذا ما يدركه الجميع ولا أحد يرغب في العودة إلى ظروف ما قبل اتفاق جنيف، لأنّ هذا الأمر سيكون سيناريو خييير للجميع، لذلك نحن جادون ونرى هذه العودة لدى الطرف المقابل للتوصل إلى اتفاق».

وأضاف: «أنّ اجتماع مسقط حول المحادثات النووية في العاصمة العمانية مسقط والذي سيستمر يومين، سيكون اجتماعاً مصرياً للغاية»، لافتاً إلى «أنّ هذه الجولة من المحادثات بين وزيرى الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف والأميركي جون كيري ومنسقة الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون، ستكون مصيرية للغاية بحيث ستحدّد إمكانية التوصل إلى اتفاق قبل هذا التاريخ أم لا».

وعرب عراقجي عن أملة في «أن تكون هذه الجولة من المحادثات ناجحة نظراً إلى حسن النوايا لدى الأصدقاء العمانيين والإمكانات والتسهيلات التي وفرها الجانب العماني لهذه المحادثات».

وتكثف «أنّ هناك قضيتين لم يتمكّن أحد حتى الآن من التوصل إلى حل في شأنهما، وهما عملية التخصيب وكيفية إلغاء الحظر، ونأمل أن تكون محادثات مسقط من هذه الناحية مباحثات ناجحة وأن نصل إلى اتفاق».

وأعلن عراقجي عدم التطرق إلى قضايا أخرى حول «داعش» والتهديدات التي تواجهها المنطقة خلال هذه الجولة من المحادثات، وقال: «جميعنا عازمون في شكل حاسم على عدم التطرق إلى أي قضية خلال المحادثات ما عدا القضية النووية».

وحول قضية التخصيب، قال عراقجي: «لقد حصل في السابق اتفاق بين الطرفين على أنّ تبقى عملية التخصيب مستمرة في إيران، إلا أنّ القضية المطروحة وقيد المناقشة التي لم نصل في شأنها إلى حل هي النسبة والكمية والفترة الزمنية التي نصل خلالها إلى التخصيب الصناعي الذي هو هدفنا النهائي، وذلك ما تأمل أن نتوصل إلى حل في شأنه خلال اجتماع مسقط».

وقال عراقجي: «الموضوع الآخر هو كيفية إلغاء الحظر ومن البيهيمي أنّ تلغي جميع العقوبات في إطار اتفاق نهائي، إلا أنّ أسلوب تنفيذ هذا العمل هو قيد النقاش ونحن لا زلنا نعتقد بإلغاء جميع العقوبات وترفض إبقاء أي حظر».

وعلى سؤال في شأن طلب الطرف الآخر من إيران قبول البروتوكول الإضافي بغية توسيع نطاق عمليات التفتيش، أجاب: «نحن من حيث المبدأ ليست لدينا مشكلة في إجراء مزيد من عمليات التفتيش لبرنامجنا النووي لأنه ليس لدينا ما نخفيه، جميع منشأتنا وأجهزتنا والمواد المستخدمة سلمية، وعلى هذا الأساس لا نعترض مزيداً من عمليات التفتيش والمراقبة، إلا أنّ لدينا مشكلة وهواجس في شأن استغلال هذه العمليات».

وحول احتمال تمديد المحادثات، قال عراقجي: «لم ننظر حتى الآن إلى هذا الموضوع ولا زلنا نأمل أن تنتهي المحادثات في موعدها المقرر، ولا نترغب في أن نركّز على تمديد الفترة لأنّ هناك حفولاً للتوصل إلى اتفاق».

وشدّد على «أنّ العالم حالياً قد تعرّف أكثر على سلوك إيران وقد تبدّدت تلك الصورة التي رسموها عن إيران باعتبارها تشكل تهديداً على السلام والأمن الدوليين، وقد أصبحت الظروف حالياً بالنسبة إلى إيران أفضل بكثير من السابق وستصبح هذه الصورة أفضل في المستقبل».

ولفت إلى «أنّ الاستراتيجية الدفاعية والأمنية لإيران قد بنيت في إطار الأسلحة التقليدية، ولن نسعى أبداً وراء أسلحة الدمار الشامل، ولو كانت إيران تسعى وراء التهرب النووي أو إنتاج القنبلة النووية لكأنت أنتجتها في السنوات الماضية»، مشيراً إلى «أننا سنبدل جهداً في الاتفاق النهائي بأن نبني الثقة مع المجتمع الدولي ومع كل من لديه هاجس تجاه سلمية برنامجنا النووي».

وأشار عراقجي إلى أهمية الدور الإيراني في المنطقة، وقال: «العالم قد وصل إلى هذه النتيجة كما أنّ أحداً لا يمكن أن يتجاهل الدور الإيراني في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، ونحن أيضاً نسعى وراء ذلك وقد اتبنتنا هذا الموضوع في قضية المواجهة مع داعش والمساعدة على صون السيادة العراقية والسورية واللبنانية وبقيقة القضايا الإقليمية».